

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٦٩

بشأن تعيين نائب رئيس الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية
للشئون المالية والإدارية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء الهيئة العامة
للكتب والأجهزة العلمية ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / محمد قحى لبيب، أمين جامعة الاسكندرية
نائباً لرئيس الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية للشئون المالية
والإدارية بدرجة وكيل وزارة تنقل من ميزانية وزارة التعليم العالي، وبدل
التشغيل المقرر لهذه الدرجة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٨٩ (أول أكتوبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٩

باستثناء أموال وممتلكات السيد شوكت يوسف حماد وعائلته
من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة
والقوانين المعدلة له ؛وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الحراسة عن بعض
الأشخاص ؛وعلى المرسوم الصادر في ٩ أبريل سنة ١٩٤٠ في شأن استعمال شارة
اللال الأحمر والشعارات المشابهة له ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن تشكيل جمعية
اللال الأحمر للجمهورية العربية المتحدة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٦٨ باعتبار بعض
الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات ذات صفة عامة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر جمعية اللال الأحمر للجمهورية العربية المتحدة
من الجمعيات ذات الصفة العامة ويكون لها شخصية الاعتبارية طبقاً لنظامها
الأساسي الذي يحدده وزير الشؤون الاجتماعية .مادة ٢ - يكون للجمعية رئيس يعين بقرار جمهوري لمدة ثلاث
سنوات قابلة للتجديد .مادة ٣ - تعتبر الجمعية المذكورة الجمعية الوحيدة في جميع أنحاء الجمهورية
العربية المتحدة التي تمثل اللال الأحمر محلياً ودولياً ، ويرخص لها بحمل
واستعمال شعار اللال الأحمر طبقاً للقواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات
الدولية ، وتقبل في زمن الحرب كهيئة مساعدة للإدارات الطبية بالقوات
المسلحة للجمهورية العربية المتحدة .مادة ٤ - تتمتع الجمعية المشار إليها بجميع المزايا والحصانات الممنوحة
في اتفاقيات جنيف وكذلك بجميع المزايا التي تقتضيها أية اتفاقيات
دولية أخرى تعقد في المستقبل .

مادة ٥ - تتمتع الجمعية المشار إليها باختصاصات السلطة العامة التالية :

(١) عدم جواز حجز أموالها .

(ب) عدم جواز تملك هذه الأموال بمضى المدة .

(ج) جواز قيام الجهة الإدارية المختصة بتزج الملكية للضعة العامة
التي تقوم بها الجمعية .(د) قيام علاقة الجمعية بالمشغلين بها طبقاً للأحكام الخاصة المصداق
عليها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .مادة ٦ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٩ المشار
إليه وكل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ رجب سنة ١٣٨٩ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار :

مادة ١ - تستثنى أموال وممتلكات قسيدي/شوكت يوسف حماد وطائفة من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، وعلى رئيس الوزراء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٨٩ (أول أكتوبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٣٥ لسنة ١٩٦٩

بالعفو عن العقوبة المحكوم بها على محمد قطب أبو عوف

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٧ من الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات والقوانين المعدلة له ؛

قرار :

مادة ١ - يعفى من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المحكوم بها على محمد قطب أبو عوف نجم من محكمة جنايات شين الكوم بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٦٠ في قضية الجناية رقم ٣٧٩٧ لسنة ١٩٥٦ تلا وعن العقوبات التبعية وكذلك عن جميع الآثار المختلفة المترتبة على حكم الادانة المشار اليه .

مادة ٢ - على وزيرى العدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٨٩ (أول أكتوبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٦٩

في شأن تنظيم الخدمات الاجتماعية للعاملين المدنيين بالدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، والقوانين المعدلة له ؛

قرار :

مادة ١ - ينشأ في كل وحدة من وحدات الجهاز الإدارى للدولة صندوق خاص لخدمة الأغراض الاجتماعية ، ويكون له حساب خاص ضمن حسابات هذه الوحدات مبوبا طبقا لوجوه الاتفاق الميينة بالمادة الثانية من هذا القرار ، ويرحل وصيد هذا الحساب من سنة إلى سنة أخرى وتتكون موارد هذا الصندوق من المصادر التالية :

(١) حصيلة الجزاءات التأديبية المتخصص عليها في المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه .

(٢) ما يتقرر في الميزانية العامة للدولة من اعتمادات لإعانة الصندوق .

(٣) إيراد استثمار أموال الصندوق .

وتعتبر أموال الصندوق من الأموال العامة

مادة ٢ - تكون أوجه الاتفاق من أموال الصندوق على الخدمات الاجتماعية التي تقدم للعاملين بالوحدة الإدارية التابع لها الصندوق وعلى الأخص ما يأتي :

(١) تقديم الإعانات المسالية في حالات الكوارث التي تحمل بالعاملين .

(٢) تقديم الخدمات الاجتماعية من ترفيهية وثقافية ورياضية للعاملين . ورئيس الوحدة التابع لها الصندوق أن يضيف إلى ما سبق وجوه اتفاق أخرى بعد موافقة اللجنة المشرفة على إدارة الصندوق وبما يحقق صالح العاملين .

مادة ٣ - يشرف على إدارة الصندوق لجنة خاصة من ثلاثة أعضاء على الأقل من العاملين بالوحدة الإدارية على أن يكون من بينهم ممثل عن لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بهذه الوحدة . ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وتنظيم عملها قرار من رئيس الوحدة الإدارية التابع لها الصندوق .

ولرئيس الوحدة الإدارية سلطة إصدار القرارات التنفيذية بقواعد تنظيم خدمات الصندوق على النحو الذى يحقق الغرض من إنشائه وإدارة أمواله ، وذلك بناء على ما تقترحه اللجنة المشرفة عليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رجب سنة ١٣٨٩ (٤ أكتوبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر